الأهرام

٢٥ أكتوبر ١٩٥٦

# المشروع الهندى الجديد لحل مسألة القناة

## جمعية المنتفعين هيئة استشارية ويجب أن تضم الدول الرئيسية على أساس جغرافى

**أعدت الهند مشروعا جديدا لحل مسألة قناة السويس ، على اساس تاكيد اتفاقية سنة ١٨٨٨ واعادة النظر فيها لتعديلها بما يلائم العهد الحاضر ... وكذلك على اساس اعتراف مصر بجمعية المنتفعين ، للوصول الى تعاون بين الهيئة المصرية لادارة القناة وجمعية المنتفعين بها .**

ويتالف المشروع الهندى من ست نقاط لتسوية المشكلة على اساسها ، وهى الاعتراف بان القناة جزء مكمل لمصر وممر مائى ذو اهمية دولية،وضمان حرية الملاحة المنتظمة لجميع الدول طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ ، وان تكون الرسوم عادلة منصفة بلا تفرقة ، والمحافظة على صلاحية القناة ، والاعتراف بمبدا التعاون بين الهيئة المصرية لادارة القناة وجمعية المنتفعين بها .

وفيما يلى تفصيل ما تلقيناه من انباء بشان هذا المشروع :

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

نيودلهي في ٢٤ - لمراسل الاهرام الخاص - ى.ب - أفادت مصادر الهند اليوم بانها اشارت فيه الى قرار مصر الخاص بتعيين ثلاثة خبراء فنيين من طريق الامم المتحدة في الاقسام الثلاثة الرئيسية بادارة القناة ، وضمنته مشروعا جديدا لحل مشكلة القناة على اساس اعادة تاكيد اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، واعادة النظر فيها ، لكي تعدل بما يلائم الظروف الحاضرة

## تحديد الرسوم وصيانة القناة

وترى الحكومة الهندية بتعديل الاتفاقية الى تحديد اقصى ما يمكن لمصر ان تجبيه من الرسوم ، وذلك وفقا للاتفاقية الاخيرة التي عقدت بين الحكومة المصرية وشركة القناة المتحدة

ويحمل المشروع مصر مسئولية صيانة القناة والتوفير بها وفقا للمتطلبات اللازمة في العصر الحديث ، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرنامجين المعدين لذلك في الوقت المحدد تعهدا على أن تقدم مصر سنويا الى الامم المتحدة تقريرا عن اعمال هيئة ادارة القناة

## تسجيل الاتفاقية بالامم المتحدة

ويدعو المشروع الهندي الى أن تؤكد جميع الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٨٨٨ احترامها لميثاق الامم المتحدة ومبادئها واغراضها ، فيما يتعلق بمراعاة تنفيذ الاتفاقية

وترى الهند انه يجب تسجيل الاتفاقية في الامم المتحدة بعد اعادة النظر فيها وتعديلها

وتنادى الهند بضرورة تسوية المنازعات والاختلافات الناشئة بين الطرفين بشأن الاتفاقية وبسببها وفقا لميثاق الامم المتحدة

ويرى المشروع الهندي أن تعرض الاختلافات

البقية ص ٥ عمود ٢

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

# المشروع الهندى الجديد لحل مسالة القنـــاة

بقية المنشور فى الصفحة الاولى

التى تنشأ بين الطرفين بشان تفسير شروط الاتفاقية على محكمة العدل الدولية ، طبقا للمادة ٣٦ من قانون تلك المحكمة ، او تعرض بالاتفاق ـ على هيئة مناسبة من اعضاء الامم المتحدة.

وترى الهند ان تسوى عن طريق التحكيم منازعات التعويض الناشئة عن تاميم مصر لشركة القناة ، ان لم يمكن تسويتها بين الاطراف المختصة مباشرة.

مصر تدير القناة

ويقول المشروع الهندى ان الحكومة المصرية ستقوم بادارة القناة وفقا للقانون المصرى وبواسطة الهيئة المصرية لادارة القناة.

التعاون مع جمعية المنتفعين

ويقضى المشروع بان تعترف الهيئة المصرية بعد موافقة الحكومة المصرية بجمعية المنتفعين بقصد التعاون بين الهيئة المصرية والجمعية.

وتعرف الهند وظيفة جمعية المنتفعين بانها للاستشارة والاتصال ، ويجب ان تعقد جلسات مشتركة دورية بين ممثلى هيئة ادارة القناة وجمعية المنتفعين ، او بناء على طلب اى الطرفين.

تمثيل الدول الرئيسية بالجمعية

ويرى المشروع الهندى ضم الدول الرئيسية التى تستخدم القناة بين ممثلى الجمعية على ان يكون التمثيل على اساس جغرافى ، بحيث يكون فيها مندوبون عن كل من : فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ومصر والهند واليابان ، ومندوب واحد عن كل من منطقة جنوب شرقى اسيا والشرق الاوسط وافريقيا واوروبا الشرقية وجنوب اوروبا وشمال اوروبا واوروبا الغربية وامريكا اللاتينية.

لا تدخل فى الادارة

ويقول المشروع ان الغرض من الجلسات المشتركة هو الوصول الى القرار المتعاون بين الهيئة المصرية وجمعية المنتفعين ، ويجوز لمندوبى المنتفعين فى هذه الجلسات ان يناقشوا او يقدموا توصياتهم بصدد كل المسائل التى تؤثر فى مصالح المنتفعين ، او تتعلق بها . وتشمل هذه المسائل بصفة خاصة رسوم المرور وحالة القناة ومراعاة نظام القناة ، والمخالفات التى تحصل من اى الطرفين ، والشكاوى التى يقدمها اى الطرفين.

وعلى اى حال فليس لجمعية المنتفعين او ممثليها فى الجلسات المشتركة ان تتدخل باى شكل فى ادارة القناة.

وقد نص المشروع على ان دستور الهيئة المصرية لادارة القناة لن يكون من اختصاص جمعية المنتفعين او ممثليها فى الجلسات المشتركة فان هذا الدستور ينظمه القانون المصرى.

كما يرى المشروع فيما يختص برسوم المرور انه اذا اراد الهيئة المصرية لادارة القناة ان تزيد الرسوم على الحد المتفق عليه ، فعليها ان تصل اولا الى اتفاق بشان هذه الزيادة فى الجلسات المشتركة ، خلال اثنى عشر شهرا من تقريرها ، وفى حالة عدم الوصول الى اتفاق يحال الامر الى التحكيم.

وكذلك يرى المشروع ان تعرض الدولة التى لحق بها الضرر حالات التفرقة فى المعاملة على الهيئة المصرية ، واذا لم تحل المشكلة فعلى تلك الدولة ان ترفع شكواها الى محكمة مصرية مختصة او الى ممثلى المنتفعين فى جلسة مشتركة ، واذا لم تحل المشكلة بعد ذلك فيعرضها اى الطرفين على هيئة التحكيم.

ويقول المشروع الهندى : ان الفوائض التى تنظم القناة ـ بما فى ذلك تفاصيل التشغيل والتزامات الهيئة المصرية والمنتفعين وكذلك العقوبات التى توقع على المخالفات التى تقع من اى الطرفين ـ ستجمع كلها فى لائحة القناة التى تعتبر قانونا لها.

الخبراء المحليون الثلاثة

وقد اعلنت الهند كذلك ان الخبراء المحليين الثلاثة الذين قررت مصر تعيينهم عن طريق الامم المتحدة للعمل فى الاقسام الرئيسية الثلاثة بالهيئة المصرية لادارة القناة سيعينون فى اول الامر لمدة ثلاث سنوات.

وجاء فى البيان الهندى ان هناك خمسة اسس يجب ان تسوى مسالة القناة على اساسها وهى :

١ ـ الاعتراف بان قناة السويس التى هى جزء متكامل لمصر مصر مائى ذو اهمية دولية.

٢ ـ ضمان الملاحة الحرة المنتظمة لجميع الدول طبقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨.

٣ ـ ان تكون الرسوم والمعروفات عادلة ومنصفة وان تقدم التسهيلات فى القناة لجميع الامم دون تفرقة.

٤ ـ المحافظة على القناة فى جميع الاوقات حتى تكون فى حالة صالحة وفقا للمواصفات الفنية الحديثة المتعلقة بالملاحة.

٥ ـ الاعتراف بمبدا التعاون بين الهيئة المصرية وجمعية المنتفعين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية